قيمة الصفقة تقدر بـ 2.1 مليار دولار

ضوء أخضر أمريكي يسرع بشراء السلطنة لنظام دفاع جوي متطور

مسقط - «وكالات»: رحب وزير الخارجية الامريكي جون كيري امس بصفقة سلاح منتظرة أعلن عنها مسؤولون امريكيون بقيمة تقدر بنحو 2.1 مليار دولار بين شركة رايثيون الامريكية لصناعة الاسلحة وسلطنة عمان لشراء نظام للدفاع الجوي.

وقال كيري خلال زيارته لعمان بعد ان التقى مع وزير الدفاع العماني «أردت ان أجيء هنا لاشكركم وأحتفل معكم بمبادرة رايثيون لنظام الدفاع الجوي الذي سينشر على الارض بقيمة 1.6 مليار دولار الذي ستستخدمه عمان.

«نحن...ممتنون جدا لثقتكم في رايثيون».

وصرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية الامريكية امس بان من المنتظر ان تصل قيمة الاتفاق الى 2.1 مليار دولار كما قدر من قبل مسؤولون أمريكيون وان كان حجم الصفقة ومضمونها مازالا قيد التفاوض.

وزير الدفاع العماني مستقبلا كيري

ولم توقع شركة رايثيون خطاب نوايا مع السلطنة لتقديم نظام لصواريخ ارض-جو خلال زيارة كيري لعمان حليفة الولايات المتحدة كما توقع مسؤولون أمريكيون في وقت سابق من الاسبوع.

وقال المسؤول الكبير بالخارجية الذي طلب عدم الكشف عن اسمه «خطاب النوايا سيوقع قريبا لكنهم مازالوا يضعون اللمسات الاخيرة للتفاصيل التقنية».

وفي بيان مشترك في ختام زيارة وزير الخارجية الامريكية لعمان قالت الولايات المتحدة والسلطنة ان المفاوضات مع رايثيون في مراحلها الأخيرة «ومن المتوقع التوصل الى اتفاق نهائي بعد الاتفاق على جوانب تقنية للنظام».

ونظام الدفاع الصاروخي الأرضي يساعد في حماية السلطنة من الهجمات بصواريخ كروز او بالطائرات دون طيار او بالطائرات المقاتلة.

وكشف من قبل جزئيا عن هذه الصفقة. وفي اكتوبر أخطرت وزارة الدفاع الامريكية الكونجرس بصفقة مقترحة قيمتها 1.25 مليار دولار لبيع وحدات نيران افينجار وصواريخ ستينجر وصواريخ جو جو متطورة متوسطة المدى لعمان. وبموجب النظام الامريكي تعرض مثل هذه الصفقات على الكونجرس -الذي يحق له رفضها- قبل وقت طويل من توقيع الصفقة. وتوقيع خطاب نوايا هو مجرد خطوة على طريق طويل للتوصل الى اتفاق نهائي.

ويسافر كيري من سلطنة عمان الى العاصمة الاردنية عمان لحضور اجتماع أصدقاء سوريا حيث يجري محادثات مع دول غربية وعربية حول كيفية دفع الحكومة السورية والمعارضة لاجراء محادثات سلام لانهاء الحرب الاهلية الدائرة منذ أكثر من عامين.

أعرب عن قلقه من احتمال تصاعد وتيرة العنف

العراق: زيباري يتهم المالكي بإذكاء نار الطائفية

بغداد - «وكالات»: مع تنامي أعمال العنف في العراق والتي كان آخرها امس الاول، عبر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عن الخشية «بسبب زيادة حجم الهجمات الإرهابية وكذلك زيادة التوتر الطائفي».

لكن زيباري عبّر أيضا عن ثقته في ان البلاد «حقا ليست بصدد الانجراف إلى حرب داخلية او طائفية غير أن زيباري، وفي تصريحات تميزت على غير العادة بصراحة واضحة، اعترف بانّ حكومة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي فشلت في عدة ملفات من ضمنها السموّ فوق الخلافات الطائفية.

وقال «الحكومة تتحمل جزءا من الفشل. ولست هنا لأعطيكم صورة وردية أو غير واقعية، ومع ذلك فالدولة ليست بصدد الانهيار، وعرفت فترات اسوأ من الفترة الحالية». واعتبر انّ العنف هو نتيجة مباشرة لانعدام التقدم على مستوى السياسي».

وأضاف «ما نفتقده هو انعدام الثقة بين السياسيين كما اننا خسرنا مساعدة وسيط نزيه. من قبل كان ذلك الوسيط هو الولايات المتحدة». وتنحى عدة أطراف باللائمة على رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي في تدهور الأوضاع وتحمله جزءا مهما من المسؤولية وتطالبه بالتنحي. وقال زيباري في هذا الصدد «لا يمكن للعراق أن يحكم من قبل شخص واحد أو طائفة واحدة أو عرقية واحدة أو حزب. لقد ولى ذلك الزمن. وسيتعين على الناخب العراقي مستقبلا أن يغير حكومته عبر الصناديق».

وأوضح انّ آخر اجتماع للحكومة شهد مناقشات صريحة جدا من أجل التوصل لحل.

وأضاف «هناك حاجة لأن تسمو الحكومة فوق الميول الطائفية ورئيس الحكومة يتصرف باعتباره رئيس وزراء جميع المكونات وليس مكونا واحدا ضدّ الآخرين. كما ينبغي أن تتخذ إجراءات للمحاسبة بشأن انتهاكات الوضع الأمني وقتل الناس الأبرياء».

زيباري

دولة الجنوب تتوقع وقف ضخ نفطها عبر الأراضي السودانية

الخرطوم: ترحيب إعلامي برفع الرقابة القبلية على الصحف

الخرطوم - «وكالات»: رحب صحافيو السودان بقرار الحكومة السودانية رفع الرقابة الأمنية القبلية المفروضة على الصحف منذ فترة، لكنهم في المقابل طالبوا بالعدول عن قرارات سابقة تحرم بعض الصحافيين من الكتابة وتحظر صحفا دون وجه حق.

وكانت الحكومة السودانية قد أصدرت قرارا الاثنين عبر النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه بوقف الرقابة الأمنية القبلية على كافة الصحف بالبلاد.

وفي حين رحّب الاتحاد العام للصحافيين السودانيين بالقرار الحكومي، تساءل صحافيون عن عدم إصدار قرار مماثل بإعادة صحف مصادرة وصحافيين ممنوعين عن الكتابة.

وقال الاتحاد إن المجتمع الصحافي يدرك جيدا التحديات التي تواجهه من أجل صحافة حرة ومسؤولة. واعتبر في بيان بعد لقاء ممثلين له النائب الأول لرئيس الجمهورية أمس الاول أن القرار «مهم في مرحلة تقتضي توحد الجميع».

ونقل البيان عن المسؤول الحكومي «اهتمام الدولة بالصحافة والإعلام ودورها الوطني في المرحلة الهامة من تاريخ السودان».

وبحسب وفد الاتحاد فإن طه أكد أن الالتزام الوطني فوق كل شيء، وأن «الانتماء إلى الحزبية يجب الا يتحول إلى عصبية».

لكن رئيس تحرير صحيفة التيار الموقوفة عن الصدور عثمان ميرغني، ورغم وصفه القرار بانه إيجابي فإنه شدد على انه غير كاف. وقال إن الرقابة على الصحف ظلت ترفع وتعود دون قانون.

ولفت إلى منع صحيفته ومصادرة صحيفة «رأي الشعب» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي المعارض عن الصدور.

وأضاف أن حرية الصحافة بالسودان «تظل ناقصة ولا يمكن النظر إليها إلا كحالة ناقصة من دون عودة الصحافيين الممنوعين من الكتابة وصدور الصحف الموقوفة والمصادرة بلا قانون».

بينما يرى رئيس اتحاد الصحافيين السودانيين محيي الدين تيتاوي أن القرار «جاء متماشيا مع المرحلة التي تعيشها البلاد». واعتبر أن القرار إشارة للصحافيين «بتحمل المسؤولية في وقت الأزمات»، مشيرا إلى أن ذلك «واحد من حسن النوايا التي تبديها الحكومة».

ويرى أن الأصل في العمل الصحافي «عدم مواجهته بأي نوع من أنواع الرقابة»، ما لم يتضمن «خروقات وتجاوزات صحفية»، حسبما قال. أما الصحافي أسامة أبو شنب فاشار إلى وجود «قيادات صحفية رشيدة» تدرك ما تقوم به «وبالتالي لم يكن مناسبا فرض الرقابة على الصحافة بالشكل الذي كان سائدا».

وقال للجزيرة نت إن الصحافة السودانية مراقبة بقانون الصحافة والقانون الجنائي وقانون الأمن الوطني وميثاق الشرق الصحفي «ومع ذلك تواجه أحيانا بالرقابة الأمنية المشددة».

ومع اعترافه بوجود ما أسماها بالخطوط الحمر والثوابت الوطنية التي لا يمكن تجاوزها، فإنه رأى أن الرقابة القبلية «ظلت تتجاهل ذلك». وفي شأن منفصل توقع رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت امس الاول توقف ضخ البترول الجنوبي عبر المنشآت والأراضي السودانية مرة أخرى، واتهم الخرطوم بالتلويح الآن بإيقاف تصدير وتدفق النفط مرة أخرى عبر أراضيها.

وقال سلفاكير -الذي كان يتحدث أمام أولى دفعات ضباط إدارة الجوازات والجنسية لشرطة جنوب السودان- إن تطبيع العلاقات بين جوبا والخرطوم يتراجع إلى الوراء.

وأشار إلى أن النقاش -خلال الزيارة الأخيرة للوفد السوداني وزير الخارجية ومدير جهاز الأمن والمخابرات السودانيين إلى جوبا نهاية الأسبوع الماضي- تمحور حول الحرب في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان السودانيتين.

وأضاف أن الخرطوم «تريد تحميل جوبا مسؤولية حربها الداخلية وتطالبها أيضا بطرد كل السودانيين الذين ينشطون في مجال التجارة في البلاد».

ومن جانبه، نفى السودان بشدة رغبته في وقف مرور نفط الجنوب السوداني، وقال إنه لا نية لديه للاتجاه بالعلاقات لمربع الخلافات من جديد. وأكد مصدر مسؤول استعداد الحكومة السودانية «المضي قدما بالعلاقات إلى مراحل متقدمة، والدليل أن الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين تسير بصورة جيدة حتى الآن». وقال إن اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة الأول الذي انعقد بالخرطوم الأسبوع الماضي «خرج بقرارات مهمة، أبرزها الاتفاق على التواصل الدوري بين رئيسي الاستخبارات في البلدين».

وأضاف أن الاجتماع أكد على فتح المعابر بين البلدين «وبالتالي لا يمكن أن يقوم السودان بوقف كل هذه الإجراءات». وقال إن الرئيس سلفاكير ربما يواجه صعوبات في إيقاف دعم المتمردين السودانيين، متوقعا في الوقت ذاته أن يناقش الاجتماع المشترك تحفظات وشكاوى الطرفين.

بعد استقالة شوايل من المنصب

ليبيا: البرلمان يوافق على تكليف الشيخ بـ «الداخلية»

طرابلس - «وكالات»: وافق المؤتمر الوطني العام في ليبيا أمس الاول على تكليف أحمد خليفة الشيخ بمنصب وزير الداخلية، خلفا لعاشور شوايل الذي تقدم باستقالته قبل فترة إلى رئيس الوزراء علي زيدان. وذكرت وكالة الأنباء الليبية «وال» أن الوزير الجديد سيؤدي القسم القانوني خلال الأيام القادمة أمام المؤتمر. وأكد مصدر رسمي بوزارة الداخلية أن شوايل سلم استقالته إلى علي زيدان، وأنه قال إن «أسبابا شخصية» تقف وراء قراره.

وعين عاشور شوايل- وهو قائد شرطة سابق في مدينة بنغازي- وزيرا للداخلية أواخر العام الماضي، للتعامل مع أكبر تحد للسياسة الداخلية بإقامة قوة شرطة وطنية فعالة وشرعية، لكن العنف المسلح استمر في مناطق واسعة من البلاد.

وتأتي استقالة وزير الداخلية بعد تصاعد العنف في البلاد، وبعد أن أقر المؤتمر الوطني العام قانون العزل الذي يحظر على أي شخص شغل منصبا كبيرا في حكومة العقيد الراحل معمر القذافي تولي أي منصب حكومي.

ووافق المؤتمر الوطني العام في الخامس من مايو 2013 على قانون العزل السياسي الذي يمنع كل من شغل منصبا «كبيرا» إبان حكم العقيد الراحل معمر القذافي من العمل بالإدارة الجديدة. وقد صوت لصالح القانون 115 من أصل 157 عضوا بالبرلمان.

وبعد عامين من الانتفاضة الشعبية التي أنهت حكم القذافي الذي استمر 42 عاما مازالت حكومة طرابلس لا تمارس سيطرة تذكر على ألوية المقاتلين السابقين الذين غالبا ما يستخدمون القوة لتنفيذ القانون.

ومع انتشار الاسلحة في أيدي الأفراد زادت الهجمات المسلحة في الاسابيع القليلة الماضية وخاصة على مراكز الشرطة في بنغازي. وفي الشهر الماضي استهدف انفجار سيارة ملغومة سفارة فرنسا في طرابلس وتسبب في اضرار مادية كبيرة واصابة اثنين من الحراس الفرنسيين في العاصمة الليبية.

وعمل شوايل مع هيئة الشرطة في عهد القذافي، لكنه انشق في الأيام الأولى من الثورة الشعبية عام 2011.

أما الوزير الجديد لداخلية ليبيا، فقد عمل في السابق في مراكز شرطة مختلفة في طرابلس، وعمل بالتدريس في أكاديمية لتدريب الشرطة، ومستشارا للشؤون الأمنية لدى رئيس المؤتمر الوطني العام، وعمل أيضا بوزارة الداخلية.

الوساطة القبلية أثمرت.. ومعبر رفع يعود للخدمة

مصر: انتهاء أزمة الجنود المختطفين أخيراً.. ومرسي يؤكد استمرار العملية العسكرية

القاهرة - «وكالات»: قال الرئيس المصري محمد مرسي امس ان العملية الامنية في شبه جزيرة سيناء ستستمر ودعا المسلحين هناك لتسليم سلاحهم وذلك عقب استقباله لسبعة جنود مصريين تم اطلاق سراحهم بعد أن خطفهم إسلاميون متشددون.

وأطلق امس سراح الجنود الذين خطفوا الأسبوع الماضي لتنتهي بذلك أزمة أثارت التوتر في شبه الجزيرة المصرية الواقعة على الحدود مع إسرائيل.

وأفادت مصادر أمنية بان إطلاق سراحهم جاء بعد محادثات توسط فيها شيوخ قبائل. وسلم الجنود للجيش في منطقة جنوبي رفح التي تمتد عبر الحدود مع قطاع غزة.

وفي كلمة القاها امام عدد من المسؤولين وقيادات الجيش والشرطة والجنود المحررين في مطار الماظة العسكري بالقاهرة وصف مرسي العملية الامنية التي أطلقت مؤخرا في سيناء بانها «عملية كبيرة ممتدة».

واضاف «مستمرون في تحقيق الأمن والاستقرار على أرض سيناء.. هذه ليست عملية قصيرة الاجل وتنتهي». وكان الخاطفون قد طالبوا بالافراج عن أعضاء في جماعة إسلامية أدينوا في سبتمبر الماضي بشن سلسلة هجمات في شمال سيناء في عام 2011 أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص.

واستغل المتشددون الإسلاميون فراغا امنيا في سيناء تكافح الدولة لملئه منذ اطاحت انتفاضة شعبية في 2011 بالرئيس حسني مبارك بعد ثلاثة عقود في السلطة. وشنت الجماعات هجمات على إسرائيل واهداف في شمال سيناء.

ووجه مرسي الشكر لقيادات القوات المسلحة والداخلية والمخابرات العامة والعسكرية لجهودها في الافراج عن الجنود «دون اراقة دماء».

كما أثنى على جهود رجال قبائل سيناء وقال «أهلنا في سيناء.. أصحاب الارض... تعاونوا معنا في هذا. تعاونوا مع القوات المسلحة والداخلية ورجال المخابرات.. لكي تتم هذه العملية ويخرج ابناؤنا بهذا الشكل الذي يحافظ على امن الوطن». ولم تتطرق كلمة مرسي الى مصير الخاطفين وما اذا كانت تمت تلبية أي من مطالبهم لكنه قال فقط «من أجرم لا بد وان يحاسب».

ودعا المسلحين في سيناء لتسليم سلاحهم وقال «ادعو الجميع في سيناء من لديهم سلاح لتسليم السلاح... السلاح يجب الا يكون الا مع القوات المسلحة والشرطة».

وأفاد مصدر أمني في سيناء وشيخ قبيلة شارك في الوساطة بان مطالب الخاطفين لم تنفذ.

وأضافا أن المتشددين قرروا إطلاق سراح الجنود خوفا من حدوث مواجهة مع القوات المسلحة.

وضغطت الأزمة على مرسي للتحرك وأغضبت جنودا مصريين أغلقوا معبرين حدوديين مع غزة وإسرائيل احتجاجا على الخطف. وقال مرسي في وقت سابق هذا الاسبوع إنه لن تكون هناك مفاوضات مع المتشددين الذين وصفهم بانهم مجرمون.

وفي اشارة على ما يبدو للتكهنات حول وجود خلاف بين مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة قال مرسي في كلمته امس «مصر جسد واحد.. مصر قيادة واحدة.. مصر قوة متكاملة».

وتعهد مجددا بالعمل على تنمية سيناء وقال «لا بد وان نحقق التنمية الحقيقية لسيناء».

وفي حين اتسمت ردود الفعل بالاشادة بجهود مرسي والاجهزة الامنية في اطلاق سراح الجنود انتقد معارضون عدم ذكر أي اشارة لمصير الخاطفين وافلاتهم من العقاب.

وقال سعد الكتاتني رئيس حزب حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي على صفحته على الفيسبوك «إطلاق سراح الجنود المختطفين يؤكد أن ثقتنا في الرئيس والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية كانت في محلها».

وقال رئيس الوزراء المصري هشام قنديل الذي شارك أيضا في استقبال الجنود في حسابه على تويتر «تحية خالصة لقواتنا المسلحة والمخابرات ووزارة الداخلية الذين استطاعوا استعادة أبنائنا المختطفين دون قطرة دماء».

في المقابل قال الناشط الشاب والبرلماني السابق مصطفى النجار على موقع تويتر «نحمد الله على عودة الجنود سالمين لكن افلات المجرمين يعني ان الدولة قد خضعت لابتزاز ما فلا يوجد شيء بلا ثمن ننتظر الشفافية من الرئيس والجيش»... وقال الناشط حازم عبد العظيم «مفهوم جديد للعدل والعدالة والجريمة والحق والقصاص والعقاب والإرهاب وهيبة الدولة نعيشه الآن في مصرستان تزاوج عسكري اسلامي قبلي عشائري».

وذكر بيان نشر في صفحة المتحدث باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أحمد محمد علي في موقع فيس بوك أن المخطوفين السبعة أطلق سراحهم «نتيجة جهود للمخابرات الحربية المصرية بالتعاون مع شيوخ قبائل وأهالي سيناء الشرفاء» وأنهم في طريقهم للقاهرة. ولم يقدم البيان المزيد من التفاصيل. وأرسل الجيش تعزيزات إلى سيناء هذا الأسبوع في إطار جهوده لتأمين إطلاق سراح الجنود السبعة وهم ستة من مجندي الشرطة وفرد من الجيش.

وخطف الجنود السبعة يوم الخميس بين بلدتي العريش ورفح في شمال سيناء. وأغلق جنود مصريون معبر رفح البري بين غزة ومصر لمدة خمسة أيام للتعبير عن غضبهم من الخطف وأعيد فتح المعبر امس. ويعمل اثنان من المخطوفين في المعبر.

وقال اللواء سامي متولي رئيس منفذ رفح البري للتلفزيون المصري «فتحنا الميناء والحركة منتظمة سفر ووصول والعمل منتظم وجميع الأجهزة الأمنية موجودة لتسهيل حركة المعبر».

وأضاف أنه لا توجد «عقوبات على زملاء المخطوفين الذين أغلقوا المعبر». وكانت قوات الأمن المصرية أطلقت عملية أمنية لاعادة فرض السيطرة على سيناء في أغسطس بعد هجوم أسفر عن مقتل 16 من حرس الحدود المصريين.

مرسي مستقبلا الجنود عقب وصولهم أمس

«الإنقاذ» تضع يدها في يد «تمرد».. للإطاحة بالرئيس

القاهرة - «وكالات»: أكدت جبهة الإنقاذ المعارضة في مصر على دعمها لحملة «تمرد» التي ظهرت إلى الوجود في الأيام الماضية، وقالت إنها تستهدف جمع ملايين التوقيعات المطالبة بإسقاط الرئيس محمد مرسي، كما عبرت الجبهة عن رفضها لقيام مجلس الشورى بمناقشة قانون جديد للسلطة القضائية.

وعلى غير المعتاد، فلم تعقد الجبهة مؤتمرا صحافيا موسعا عقب اجتماعها الذي عقد بمقر حزب الوفد في القاهرة امس الاول، واكتفت ببيان ألقاه القيادي بالتيار الشعبي عزازي علي عزازي، واستهله بالتأكيد على تماسك الجبهة واستمرارها في دورها المعارض «دفاعا عن حق الشعب المصري في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، مع الحفاظ على سيادة وهيبة الدولة واستقلالية القرار الوطني».

وكال بيان الإنقاذ المديح لحملة «تمرد»، ووصفها بأنها حملة سلمية ديمقراطية يؤكد من خلالها شباب مصر على وعيهم الوطني والتزامهم ببناء «دولة الديمقراطية والحرية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، في مواجهة رئيس منتخب أفقدته سياساته وممارساته، الشرعية الأخلاقية والكثير من القبول الشعبي».

كما أعلنت الجبهة التي يتصدر قيادتها كل من رئيس حزب الدستور الدكتور محمد البرادعي ورئيس حزب الوفد الدكتور السيد البدوي، ومؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي، عن فتح أبواب مقرات كافة أحزابها والتنظيمات المنضوية في إطارها للتوقيع على استمارات حملة «تمرد»، وهي الحملة التي أعلنت أنها نجحت في جمع نحو مليوني توقيع في الأيام العشرة الأولى من إقامة فعالياتها، في حين وصفها متحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين بأنها حملة عبثية تناهض شرعية الرئيس المنتخب.

وتطرق عزازي إلى موضوع الانتخابات المقبلة، وقال إن الجبهة لم تغير موقفها السابق الذي يتمثل في المقاطعة ما لم تحصل على ضمانات وضوابط تحقق نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

من جهة أخرى، عبرت جبهة الإنقاذ عن تأييدها الكامل للقضاة وجمعياتهم العمومية الرافضة لقيام مجلس الشورى بإعداد قانون جديد للسلطة القضائية، ووصف بيان الجبهة مشروع القانون بأنه مشروع عدواني يستهدف استقلال القضاء وينفذ مخططا إقصائيا لترويع القضاء المصري.